

كلمة
جمهورية مصر العربية أمام الدورة
(٦٠) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
يلقيها

السيد الدكتور/ محمد شاكر المرقبى
وزير الكهرباء والطاقة المتجددة ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

فيينا - النمسا
سبتمبر ٢٠١٦

السيد رئيس المؤتمر
السيدات والسادة

يسعدني في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة، وإلى أعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيساً للدورة (٦٠) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن اتقدم لكم سيدي الرئيس بخالص التمنيات بالتوفيق في رئاستكم للمؤتمر العام، مؤكداً دعم وفد بلادي لجهودكم ومساعدتكم الرامية لإنجاح هذا المؤتمر وتحقيق النتائج المرجوة منه. كما يود وفد مصر توجيه الشكر للمدير للوكالة على جهوده في إدارة وتنفيذ أنشطة الوكالة.

كما أود أن أؤكد على امتنان مصر للدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية على صعيد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الأعضاء من خلال استخدام الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية لخدمة البشرية وتوفير بيئة أفضل للحياة.

كما أود أيضاً أن أعرب عن دعم مصر لطلب الانضمام المقدم من كل من جمهورية جامبيا الإسلامية، ودولة سانت فنسنت وجرنادين، وتطلعنا إلى إسهامهم في دعم أنشطة الوكالة المختلفة وتحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة.

السيدات والسادة الحضور

تتزامن الدورة الحالية للمؤتمر العام مع الاحتفال الستين بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعقد أول مؤتمر عام في أكتوبر ١٩٥٧، وهو الاحتفال الذي يعكس الدور الفعال والحيوي الذي لعبته الوكالة في تعزيز مساهمة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في تحقيق السلام والصحة والتنمية الاقتصادية.

تدعم مصر الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، وقد بدأت مصر الإعداد لإنشاء محطات للطاقة النووية للتغلب على أهم عقبتين تواجهان التنمية المستدامة وهما توفير الكهرباء والمياه، إضافة إلى المساهمة في تطوير برامج البحث العلمي وتطوير الصناعة المصرية من خلال التصاعد بنسب التصنيع المحلي مع كل محطة جديدة.

وإتصلاً بذلك، فقد أعلنت مصر في أكتوبر ٢٠٠٧ عن بدء برنامج لبناء عدد ٤ وحدات نووية لتوليد الكهرباء - طبقاً للمعايير الدولية للأمان والأمن النوويين - واتخاذ الخطوات التنفيذية لإقامة أول محطة نووية لتوليد الكهرباء اعتماداً على الخبرات والقدرات المصرية بالتعاون مع مختلف شركاء مصر الدوليين ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتم الانتهاء من العديد من الإجراءات الضرورية للبرنامج النووي المصري والتي تمثل أهمها في دعم البنية التحتية التشريعية والمؤسسية والتنظيمية

للعمل في مجال الطاقة النووية، وتضمنت إعادة تشكيل المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية

برئاسة السيد رئيس الجمهورية، وإصدار القانون النووي رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية، وإنشاء هيئة الرقابة النووية والإشعاعية كهيئة رقابية مستقلة كما تم توقيع عقد لتقديم الخدمات الاستشارية للمشروع وقد اشتمل التعاقد على تحديث واستكمال دراسات الموقع طبقاً لأحدث المتطلبات الدولية ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعداد الدراسات الفنية الاستراتيجية اللازمة للمشروع وقد تم تضمين نتائج تلك الدراسات في كراسة الشروط والمواصفات الفنية، بالإضافة إلى الدروس والخبرات المستفادة من تجارب الدول الأخرى.

السيدات والسادة

وفي ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية وحرصنا على توفير الوقت والجهد فقد تم اختيار شريك استراتيجي للمشاركة في تنفيذ مشروع المحطة النووية كأسلوب للطرح المصري وذلك عن طريق الاتفاق المباشر مع دولة بعينها، وعلى ضوء أن العديد من اتفاقيات إنشاء المحطات النووية في العالم تتم عن طريق الاتفاق المباشر.

السيدات والسادة

لقد تم إجراء الاتصالات اللازمة مع عدد من الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية (لمفاعلات الماء الخفيف المضغوط - PWR) للوقوف على متطلباتها والمحددات والشروط التي تضعها تلك الدول قبل بدء إجراءات تنفيذ المشروع. حيث تم مخاطبة السادة الوزراء المعنيين بمتابعة موضوعات الطاقة بتلك الدول من أجل بدء المفاوضات الأولية معها لبناء عدد من وحدات القوى النووية بموقع الضبعة اخذاً في الاعتبار النواحي الاقتصادية والتمويلية وعوامل الجذب التي سوف تساهم بقوة في اختيار الشريك الاستراتيجي الذي سيقوم بتنفيذ المشروع. وقد بادرت عدد من الدول التي تم مخاطبتها بالرد مرحبة ببدء مباحثات لتحديد خطوات تنفيذ البرنامج النووي السلمي لمصر.

وفي هذا الإطار تم عقد العديد من جلسات المباحثات والمفاوضات الثنائية مع كل دولة على حدة كما قام عدد من المختصين من تلك الدول بزيارة موقع المحطة النووية بالضبعة، كما تم تسليم تلك الوفود نسخة من المتطلبات الفنية والاقتصادية والتمويلية المصرية للمحطة النووية من أجل إعداد عروض فنية وتمويلية متكاملة خاصة بالمشروع. وقد أسفرت كل هذه الجهود عن توقيع بعض كرات التفاهم والاتفاقيات ومناقشة البعض الآخر.

السيدات والسادة

وفي ضوء نتائج تلك المفاوضات مع الدول تم اختيار دولة روسيا الاتحادية كشريك استراتيجي للمشاركة في تنفيذ البرنامج النووي المصري، تمهيداً للوصول إلى اتفاق متكامل بشأن البرنامج النووي

المصري، حيث اتخذت العديد من الإجراءات التنفيذية بتوقيع اتفاقية تطوير المشروع (PDA) بين البلدين في فبراير ٢٠١٥، وتلا ذلك توقيع الاتفاقية الحكومية (IGA) وكذلك الاتفاقية الحكومية التمويلية (FIGA) بين الحكومتين المصرية والروسية في نوفمبر ٢٠١٥.

ومازالت المفاوضات جارية بين الجانبين المصري والروسي حول النقاط الفنية والتمويلية والقانونية للعروض المقدمة من الجانب الروسي فيما يخص التصميم والتوريد والانشاء للمحطة النووية وتأمين توريد الوقود النووي وتقديم الخدمات الاستشارية للتشغيل والصيانة وإدارة الوقود المستنفذ.

السيدات والسادة

تحرص مصر على ممارسة كافة أدشتتها ذات الصلة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية في إطار من الشفافية الكاملة والتعاون الوثيق مع الوكالة وبما يتفق مع التزاماتها الدولية ومن بينها معاهدة عدم الانتشار النووي ((NPT)، كما تؤكد مصر التزامها القانوني الكامل بأحكام اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة دون غيره، وترى مصر أن عملية تطوير تطبيق الضمانات في الدول لا يجب أن يترتب عليه أية التزامات إضافية تتجاوز التزاماتها التعاقدية الحالية، بل يجب أن تؤخذ شواغل الجميع في الاعتبار ويتم مراعاتها بما يضمن عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو التسييس لأية معايير يتم الارتكان إليها

اننا نؤكد على أهمية تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط بما يساعد على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وهو ما يتطلب أمور عديدة من أهمها تأمين حق شعوب المنطقة في أن تعيش دون أن يهدد أمنها السلاح النووي، ومن هنا فإن مسئولية العمل الجاد لتحقيق الأمن المتساوي لدول المنطقة بعيدا عن التهديدات النووية تقع على جميع الدول وذلك تمهيدا للوصول إلى عالم آمن خال من الأسلحة النووية وإلى توجيه الطاقة النووية لخدمة البشرية والتنمية، وذلك اتساقاً مع النظام الأساسي للوكالة الذي يتناول دور الوكالة في أنشطة التحقق المربطة باتفاقيات نزع السلاح. وتواصل مصر جهودها الجادة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وإلى اخضاع كافة المنشآت النووية لدى جميع دول المنطقة للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أن مصر تأسف لما تلمسه مجدداً من غياب الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ولا تزال على موقفها المطالب للدول الراعية للقرار بتحمل مسئوليتها والعمل الجاد على تنفيذ القرار، الذي مثل أحد الأركان الرئيسية لصفقة المد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي، خاصة وان منطقة الشرق الأوسط أصبحت أكثر من أي وقت مضى في حاجة ماسة لتفعيل إجراءات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل.

من جانب آخر، فإن مصر تتقدم خلال هذه الدورة بمشروع قرار تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، وتدعو جميع الدول للتصويت لصالحه دعماً لنظام منع الانتشار النووي، وبما يمكن المجتمع الدولي من اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وجادة لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

السيدات والسادة

تقدر مصر ما تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهد ملموس لدعم أنشطة التعاون الفني مع جمهورية مصر العربية لتنفيذ برنامجها للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وبخاصة لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. حيث قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم المشورة والدعم الفني خلال المراحل المختلفة للبرنامج المصري وبخاصة لبناء القدرات البشرية المصرية اللازمة لإدارة وتنفيذ البرنامج المصري وذلك من خلال مشروعات التعاون الفني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويشمل ذلك على سبيل المثال:

- تعزيز الاستفادة من إمكانات مفاعل مصر البحثي الثاني متعدد الأغراض في العديد من المجالات البحثية والتطبيقية.
- المعمل المرجعي لتحاليل التلوث الغذائي باستخدام التقانات النووية.
- تأهيل القدرات الوطنية المصرية في وضع تدابير الأمان ذات الصلة بوحدة حرق النفايات ذات المستوى الإشعاعي المنخفض.
- وحدة إزالة التلوث الإشعاعي من المعدات والأجهزة التي تتعامل مع المواد المشعة طبيعية المنشأ (NORM).
- كما يغطي ذلك أيضاً مجالات استخدام التقانات النووية في دراسات الموارد المائية وبناء القدرات البشرية لمشروعات مفاعلات القوى النووية.

هذا، وقد قامت مصر بالتوقيع على "البرنامج الاطاري الوطني" الثالث لمشروعات التعاون الفني مع الوكالة، والذي يعد أحد الأدوات الرئيسية لتخطيط برامج التعاون الفني على المستوى الوطني

وأود الإشارة في هذا الصدد إلى أن أنشطة التعاون الفني في مصر تغطي أي ضاً مشروعات حيوية في مجال الأمان النووي، ومنها مشروع الإدارة المتكاملة للمصادر المشعة والذي يشمل إعداد قاعدة بيانات للمصادر المشعة المستنفذة الموجودة بمصر وإدخال نظم توكيد الجودة في إدارة النفايات المشعة وتدريب الكوادر البشرية القادرة على مجابهة أية حوادث نووية أو إشعاعية مما يؤدي إلى حماية الإنسان والبيئة.

ومن جانب آخر، تحرص مصر على توظيف ما لديها من خبرات وكوادر مؤهلة ومرافق بحثية في دعم برامج الاستخدام السلمي للطاقة الذرية فنياً على المستوى الاقليمي، والذي يشمل المجالين العربي والأفريقي، ويتم ذلك من خلال مشاركة مصر الجادة والفعالة في برامج التدريب والتأهيل التي تقوم بها الهيئة العربية للطاقة الذرية وبرنامج التعاون الأفريقي (AFRA)، ويجرى تنفيذ هذه الأنشطة بالمشاركة الفعالة والدعم الكامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقدر مصر الوكالة في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، تؤكد مصر على أهمية قيام الوكالة وأجهزة صنع السياسات فيها بتحقيق التوازن المطلوب بين الأنشطة الترويجية للوكالة، وباقي الأنشطة الواردة في ميثاقها، وتوجيه الموارد المالية والبشرية والسياسية للوكالة بشكل يمنحها القدرة اللازمة للوفاء بالمهام المناطة لها وفقاً بنص المادة الثالثة من ميثاق الوكالة، واتساقاً مع شعارها الجديد في الاحتفالية الستين لانشائها "الذرات من أجل السلام والتنمية".

السيدات والسادة

تواصل مصر جهودها الدعوب في أنشطة البحث والتطوير ذات الصلة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في تعزيز التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، ويشمل ذلك مجالات الصحة والتغذية والزراعة والصناعة والموارد المائية والثروات المعدنية وغيرها، كما يشارك العلماء والخبراء المصريين في عدد كبير من المشروعات البحثية التي تطرحها الوكالة وترعاها ويشارك فيها العديد من الدول الأعضاء.

وبدأت مصر خطوات ملموسة لرفع جودة ما تنتجه من حمض الفوسفوريك من خلال تنقيته من اليورانيوم والعناصر الأرضية لتوفير منتج محلي آمن من هذا الحمض لدعم العديد من الصناعات الهامة، منها الأسمدة الفوسفاتية والأعلاف الحيوانية والأدوية وغيرها من الصناعات الغذائية الهامة ذات الصلة المباشرة بالصحة العامة للمواطنين.

كما تحرص مصر على بناء قدراتها الذاتية في مجال عمليات الرصد والمراقبة الإشعاعية لمنشآتها النووية المتمثلة في المحطات النووية المزمع بناؤها لإنتاج الطاقة النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية وذلك خلال رفع كفاءة منظومة محمولة جواً لهذا الغرض مع تأهيل وتدريب كوادرها العلمية والفنية مما يساهم في تحقيق متطلبات التشغيل الآمن لهذه المحطات طبقاً للمعايير الدولية في مجال الأمن النووي.

ويمكن استعراض أهم المنشآت والأنشطة النووية المصرية في مجال التطبيقات النووية فيما يلي:

- مفاعل مصر البحثي الثاني متعدد الأغراض بقدرة ٢٢ ميجاوات حرارى وتجري الاستفادة منه في برامج البحث والتطوير، وكذلك في إنتاج النظائر المشعة والتطبيقات الأخرى ذات الصلة.
- النظائر المشعة بدء التشغيل الفعلى بمصنع إنتاج النظائر المشعة حيث يتم إنتاج العديد من النظائر للاستخدامات الطبية والصناعة (اليود ١٢٥ و١٣١ والاييريديوم ١٩٢ والكروم ٥١،

والمولبيدينيوم ومولدات التكنيسيوم) وذلك بطاقة تغطي السوق المحلي بالكامل مع فائض كبير للتصدير.

- مرافق التشعيع الحامى تواصل مصر تعزيز قدرتها في خدمات التشعيع الجامى للمعدات والمواد الطبية والصيدلانية والأغذية والحاصلات الزراعية وذلك تلبية لمتطلبات السوق المحلي والتصدير، وقد تضاعفت هذه القدرات عام ٢٠١٥ لتصل إلى ١,٢ ميجا كورى، كما يمكن الوصول بالقدرات القصوى لوحدات التشعيع الجامى الحالية فى مصر إلى حوالى ٣ ميجا كورى.

السيدات والسادة

فيما يتصل بالأمن النووي والذي يعد بالأساس مسئولية وطنية على عاتق الدولة، وتؤكد مصر على أهمية اضطلاع الوكالة بالدور الأساسي في تنفيذ أنشطة الأمن النووي، وأهمية تعزيز جهود الوكالة ذات الصلة من خلال المساهمة والمشاركة الفعالة في أنشطة الوكالة بما يعزز استفادة الدول الأعضاء من الاستخدام السلمى للطاقة الذرية، وأن يتم تنفيذ أنشطة الأمن النووي بشكل متوازن يراعي الجهود الخاصة بنزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتتطلع مصر بأن يكون "المؤتمر الدولي حول الأمن النووي: الالتزامات والتدابير العملية"، الذى تنظمه الوكالة عام ٢٠١٦، خطوة لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه.

كما تؤكد مصر دائماً على أن التخلص التام من الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لتحقيق منظومة فعالة للأمن النووي على المستوى الدولى وكذا التأكد من عدم وقوع تلك الأسلحة في أيدي الفاعلين من غير الدول وعدم استخدامها من قبل الدول.

وفى الوقت ذاته، تحرص مصر على التعاون الوثيق مع الوكالة في مجال الأمن النووي وذلك من خلال اعتماد الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي (INSSP) مع الوكالة في نوفمبر ٢٠١٤ وكذا اعتماد خطة عمل محددة (٢٠١٥-٢٠١٦) لتنفيذ الأنشطة التي تم التوافق بشأنها لتعزيز منظومة الأمن النووي بالدولة وفقاً للاحتياجات والأولويات المصرية.

السيد الرئيس

أود ان أجدد ثقة جمهورية مصر العربية فى الدور الهام الذى تقوم به سكرتارية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق أهدافها المرجوة وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للوكالة، وينعكس إيجاباً على الخطط التنموية للشعب، وبما يثري مجالات العلم والبحث تحقيقاً للأمن والاستقرار الاقليمي والدولي.

وأشكر سيادتكم على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته